

النظام الاثيوبي يحترق بالنار التي أشعلها!

بقلم: د. احمد حسن دحلي



منذ بضعة اسابيع تجري في اقليم غوندر بشمال غرب أثيوبيا انتفاضة شعبية عارمة شارك فيها الالاف من المواطنين ضد الحكومة الاثيوبية التي فشلت في تطويقها واحتوائها واخمادها حتى بالأسلحة الثقيلة والتي ذهب ضحيتها اعداد كبيرة من المتظاهرين السلميين، هذا مما زاد الطينة بلة، وأجج غضب السواد الاعظم من الشعب الاثيوبي وليس ابناء قومية الامهرا وحدهم. ولا يمكن فصل الاحداث الجارية في اقليم غوندر عن المقاومة السياسية والعسكرية الجارية في اقليم الاورورمو منذ نوفمبر المنصرم والتي تدرج كلها في سياق الاحتقان السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري في سائر الاقاليم الاثيوبية بما فيها اقليم تجراي. فكأس المشاكل الاثيوبية المتراكمة على مدى ربع قرن امتلأ حتى العنق ولم يعد يحتمل أية قطرة، ففاض في إقليم غوندر من جراء إجراء اداري لعناصر اقلية الاقلياتية التجراوية الحاكمة في منطقة ولقايت التابعة تاريخيا لأقليم غوندر والذي يقطنه الامهرا وضم الى تجراي لأول مرة في اكتوبر 1997 في

خريطة جديدة اصدرها اقليم تجراي الفيدرالي وصادقت عليها الحكومة المركزية في أديس أبابا. وفي اقليم الاورومو انفجر الوضع هناك بسبب بيع وتأجير الحكومة الاثيوبية الويانونية بعض الاراضي الزراعية الخصبة للأجانب بعد طرد وابعاد المزارعين وذويهم بإجراءات إدارية عنجهية ومتشنجة مقرونة بعمليات عسكرية دموية وخطوات امنية ضيقت الخناق على حركة وحياء الاورومو، وقس على ذلك حال بقية الاقاليم الاثيوبية الصومالية والعفرية وسواها التي غدت تقاوم سلطة الوياني بطريقة أو أخرى.

والمدهش في الامر، ان النظام الاثيوبي وعوضا عن بحث جاد ومسؤول عن الاسباب الحقيقية للأزمات الاثيوبية المزمنة والتي أضحت في الآونة الاخيرة تنفجر في وجهه وتخرج عن سيطرته، بغية مراجعة سياسته وإيجاد الحلول الناجعة لها، أدمن على تعليق كل مشاكله على الشماعة الارترية الروتينية والمكشوفة. ولكن اليوم وبعد مضي ربع قرن على تولي النظام الاثيوبي الويانوني مقاليد السلطة في أثيوبيا وارتفاع وتيرة الانتفاضات الجماهيرية الاثيوبية ضده في كل الاقاليم الفيدرالية، لم تعد ترهات حكام اثيوبيا بخصوص الاوضاع الداخلية للبلاد من ناحية، والاتهامات الباطلة الموجهة الى ارتريا من ناحية أخرى تنظلي إلا على من يتعامى ويتشبث بتقليد سياسة النعامة مع سابق اصرار.

فالحرائق السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتأجج هذه الأيام في اثيوبيا أكثر فأكثر من أي وقت انجلى، ما هي في حقيقة الامر إلا وليدة النار التي أشعلتها أقلية الاقلية التجراوية الحاكمة في أديس أبابا بتجزئة اثيوبيا سياسيا ودستوريا في ديسمبر 1994 الى عشرة اقاليم أثنية وممارسة سياسة فرق تسد فيها من خلال احتكارها للسلطة السياسية وسيطرتها على المؤسسة العسكرية وهيمنتها على الاجهزة الامنية واستحوادها على كل المرافق الاقتصادية الحيوية .

ولا غرو بعد ذلك اذا ما أضحى النظام الاثيوبي يحترق بالنار التي أشعلها، في الوقت الذي بات فيه الشعب الاثيوبي يرى بارقة ضوء تتلألأ في نهاية نفق يمتد لربع قرن من الزمن، وان الهروب الى المحرقة الارترية، وعلى عكس ما يتصور حكام أثيوبيا، لن تؤجل متاعبهم بقدر ما ستعجل بنهايتهم، وان مغامرتهم العسكرية الطائشة في 12 يونيو 2016 في جبهة ظرونا لخير شاهد على ذلك.